علياء عبد النور

معتقلة رأي في السجون الإماراتية تتعرض للقتل البطيء

- الذكرى الرابعة لتقرير الفريق المعني بالاعتقال التعسفي لقضية الإمارات 94
- السلطات تجدد الاعتقال بمراكز المناصحة لمجموعة من معتقلي الراي
- في حفل تكريم رائع محمد الركن يتحصل على جائزة لودوفيك-تراريو الدولية
- على السلطات الإمارتية الإفراج عن مدافع حقوق الإنسان أحمد منصور
- منظمة: حياة معتقلة إماراتية مريضة في خطر



نشرة دورية تعنى بأخبار أحرار الإمارات

العدد 4



uaedetainees.org

علياء عبد النور معتقلة رأي في السجون الإماراتية تتعرض للقتل البطيء



علياء عبد النور (مواليد **20** نوفمبر/تشرين الثاني **1977**) ضحية جديدة للانتهاكات التي تمارسها السلطات الإماراتية ضد معتقلي الرأي في سجونها حيث تتعرض لعملية قتل بطيئ جراء اصابتها بمرض السرطان و رفض الدولة الإفراج الصحي عنها .

تعرضت علياء لإلقاء القبض عليها بتاريخ **28** يوليو/تموز **2015**، من محل إقامتها بالإمارات، دون موافاتها أو موافاة أسرتها بأسباب الاعتقال، ثم تعرضت للاختفاء القسري في مكان مجهول لمدة أربعة أشهر، دون السماح لها بالتواصل مع أسرتها، ودون الإفصاح عن أي معلومة تخص مصيرها لأي جهة، ثم تم عرضها فيما بعد على الجهات القضائية، ومحاكمتها بتهمة تمويل الإرهاب والتعامل مع إرهابيين خارج البلاد قبل أن يحكم عليها بالسجن **10** سنوات.

على مدار **9** جلسات أمام القضاء في القضية رقم **150** لسنة **2015** أمن الدولة، حرمت علياء من التمثيل القانوني حيث كان يتم تهديد أي محامي يتولى الدفاع عنها، ولم تواجه علياء بأي دليل إدانة مادي، سوى سجل المواقع الإليكترونية التي كانت تتصفحها، حيث اتهمت أنها على علاقة بأسماء الأشخاص الذين كانت ترد أسماؤهم في تلك المواقع، ومتهمين بالإرهاب في الإمارات، كما اتهمت بتمويل بعض الجماعات الإرهابية، على الرغم من أن علياء لم يكن لها أي نشاط سياسي، بل كان نشاطاً اجتماعياً تتولى فيه جمع تبرعات ومساعدات مالية وإرسالها للنساء والأطفال من الفقراء والمتضررين من الحرب في سوريا وبعض الأسر المحتاجة المقيمة في الإمارات، لتحكم عليها المحكمة بالسجن لمدة 10 سنوات، ثم تم تأييد الحكم بصورة نهائية بتاريخ 15 مايو/أيار 2017".

في رسالة مصورة أرسلتها والدة علياء للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، أكدت الأم أن السلطات الإماراتية لا زالت ترفض الإفراج عن ابنتها دون توضيح الأسباب، حيث قالت الأم في رسالتها " تقدمنا بأكثر من خمسة طلبات لديوان ولي عهد أبو ظبي ، للإفراج الصحي عن ابنتي التي تواجه الموت في كل لحظة وكل دقيقة بسبب مرض السرطان، وفي كل مرة يتم رفض الطلب، وعندما نسأل عن أسباب الرفض، لا نتلقى أي رد" .

وذكرت الأم أن "أوضاع الاحتجاز اللاإنسانية المفروضة على ابنتي تساهم بصورة كبيرة في تدهور الحالة الصحية لها، حيث أن علياء محتجزة في غرفة في مستشفى ولكنها كالسجن، حيث أن الغرفة صغيرة، لا تدخلها الشمس، وبلا تهوية، ولا يُسمح لعلياء بمغادرتها، إلا لدورة المياه، كل فترة.

و قد تفاعل العديد من النشطاء و المنظمات الحقوقية مع قضية علياء و تصاعدت الأصوات المطالبة بالافراج الفوري و اللامشروط عنها و لكن ماتزال السلطات الاماراتية تتجاهل كل الدعوات وهو أمر اعتادت عليه السلطات في كل قضايا معتقلي الرأي في سجونها حيث يواجهون انتهاكات لا حصر لها بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير .

الذكرى الرابعة لتقرير الفريق المعني بالاعتقال التعسفي لقضية الإمارات 94

تعهّد فريق الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي بشأن اعتقال سلطات دولة الإمارات لواحد وستين شخصا احتجزتهم سلطات دولة الإمارات ضمن ما يعرف بقضية " الإمارات 94 " .

والتي شملت جامعيين ومحامين ومستشارين في حكومة دولة الإمارات ومعلمين وخبراء وأكثرهم كان من الموقّعين على عريضة الإصلاح التي رفعت في مارس 2011 .

وانتهى الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي ضمن رأيه عدد 2013 / 60 بتاريخ 22 نوفمبر 2013 إلى أنّ اعتقال واحد وستون شخصا وحرمانهم من الحرية ضمن ما يعرف بقضيّة" الإمارات 94 " هو ضرب من ضروب الاعتقال التعسفي ويصنّف اعتقالهم ضمن الصنف 1 و 2 و 3 من أصناف الاعتقال التعسفي.

كما وجد فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي في احتجازهم خرقا لأحكام المواد 8 إلى 11 و 19 و 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وطالب بالإفراج عنهم وجبر ضررهم وردّ الاعتبار لهم.

وطالب الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي من المقرر الأممي الخاص بمناهضة التعذيب بالتعهد بادعاءات التعذيب والمعاملة المهينة والحاطة من الكرامة والتي طالت المعتقلين.

كما دعا الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي في نهاية رأيه سلطات دولة الإمارات إلى التعجيل بالانضمام للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ولقد أكّد الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي على تعرّض المعتقلين ضمن القضيّة المعروفة بالإمارات 94 للإخفاء القسري مدّة تتراوح بين ستة أشهر و إحدى عشر شهرا قبل عرضهم على القضاء وحرمانهم من الاتصال بمحام ومن حق التظلم ضد إخفائهم واحتجازهم تعسفيا كما انتزعت منهم اعترافات تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة في خرق للمادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولمقتضيات الاتفاقية الأممية لمناهضة التعذيب والتي التحقت بها دولة الإمارات في جويلية 2012 .

كما أكّد الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي على عدم استقلال القضاة وتبعيتهم للسلطة التنفيذية وتعيينهم بمراسيم وأوامر والتضييق على الملاحظين الدوليين ومنعهم من حضور جلسات المحاكمة وتعقب المدونين قضائيا بعد نشرهم تغريدات لمعطيات عن سير الجلسات كما أنّ الأحكام التي صدرت عن دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية بالإدانة هي أحكام نهائية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه والتهم الموجهة هي تهم فضفاضة ومبهمة وهو ما مثّل انتهاكا لحق المعتقلين ضمن قضية " الإمارات 94 " في محاكمة عادلة كفلتها المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.



السلطات تجدد الاعتقال بمراكز المناصحة لمجموعة من معتقلي الراي



بطلب من النيابة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة جددت المحكمة الاتحادية العليا إيداع كل من أسامة النجار وعبد الله الحلو وفيصل الشحي وبدر البحري وأحمد الملا بشكل تعسفي بمركز للمناصحة وذلك لستّة أشهر جديدة بعد انقضاء مدّة عقوبتهم.

ومعلوم أن النشطاء الذين تم ايداعهم في مركز المناصحة قد أنهوا محكوميتهم بين مارس 2014و مايو 2017 وكان يفترض اطلاق سراحهم ولكن النيابة العامة قدمت طلبا للمحكمة بضرورة احالتهم على مركز المناصحة بتعلة أنهم يشكلون "خطورة إرهابية" على معنى الفصل 40 من القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 بشأن الجرائم الإرهابية.

وقد حدد الفصل 40 المقصود بـ" الخطورة الإرهابية " وهو كل من تبنى فكرا متطرفا أو إرهابيا بينما من المعلوم أن النشطاء الذين تقرر تجديد المناصحة لهم لم يرتكبوا جرائم إرهابية ولم يروجوا لفكر إرهابي أو تطرف ديني بل تم اعتقالهم على خلفية نشاطهم الحقوقي. كما تنص ذات المادة في فقرتها الثالثة على أن مركز المناصحة يقدم تقريرا دوريا الى النيابة كل ثلاثة أشهر عن الشخص المودع ثم ترفعها الى المحكمة لاتخاذ القرار بإخلاء سبيل المعتقل أو تجديد ايداعه. ولم يطلع المودعون للمناصحة ولا محاموهم ولا أسرهم على فحوى هذه التقارير ولم توجه لهم أي تهمة جديدة. ولم يحدّد القانون مدة قصوى للإيداع بمراكز المناصحة بل تركها مفتوحة وهو مايترتب عنه حبس المعتقل لفترات طويلة والتجديد دون ضوابط وهو ضرب من ضروب الاعتقال التعسفي في ظل غياب أي تهمة موجهة للمعتقلين وذلك لمزيد التنكيل بالمعارضين والمدونين والنشطاء السياسيين هذا فضلا عن تحكّم السلطة التنفيذية في القضاء الإماراتي وعن تبعية القضاة للسلطة التنفيذية تسمية وترقية ونقلة وعزلا.

ويقبع المودعون بمركز المناصحة بسجن الرزين الصحراوي وبحسب مصادرنا يتلقى الأفراد المودعون دروسا وعظية وفقهية بسيطة وقد علمنا أنه تم الانتهاء من حصص الارشاد منذ فترة مع أسامة النجار وعبد الله الحلو وفيصل الشحي وبدر البحري وأحمد الملا ولا توجد ضرورة لتواصل حبسهم. وعليه يهم المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان أن يطالب سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة بـ:

الإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن أسامة النجار وعبد الله الحلو وفيصل الشحي وبدر البحري و أحمد الملا بعد اعتقالهم تعسفيا بمركز المناصحة بسجن الرزين الصحراوي.

الكف عن إيداع النشطاء الحقوقيين بمراكز للمناصحة والكفّ عن تعمّد الخلط بينهم وبين من ارتكبوا جرائم إرهابية.

التعجيل بتعديل القانون عدد 7 لسنة 2014 لجعله متطابقا مع المعايير الدولية وتنظيم مراكز المناصحة بضبط تركيبتها وصلاحياتها ووضعها تحت إشراف قضائي نزيه ومستقل وضمان سبل التظلم القضائي وغير ذلك من الضمانات

السماح للمقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب بزيارة مراكز المناصحة بدولة الإمارات العربية المتحدة لمعاينة مدى احترام سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة للمعايير الدولية ذات الصلة

في حفل تكريم رائع محمد الركن يتحصل على جائزة لودوفيك-تراريو الدولية

تحصل المحامي الاماراتي الدكتور محمد الركن على جائزة لودوفيك-تراريو الدولية لحقوق الإنسان .و قد منحت لجنة التحكيم جائزتها العريقة والمرموقة لعام 2016 لمعتقل الرأي أستاذ القانون الدستوري والمدافع عن حقوق الإنسان الدكتور محمد عبدالله الركن لما قدمه من تضحيات في هذا المجال.

والدكتور الركن هو الشخصية الثانية والعشرين الذي يحوز هذا التكريم الرفيع، ويحظى به كبار الحقوقيين في العالم. وكان أول من تُوج بها الزعيم الجنوب إفريقي الراحل نيسلون مانديلا، أحد أهم أصوات الحرية والكرامة والمساواة والحقوق في القرن الماضي.

ونُظم حفل التكريم الليلة الماضية في مدينة "البندقية الإيطالية. وقد تحدث في الحفل المهيب أكثر من 8 رؤساء نقابات للمحامين في أوروبا ، شددوا على وقوفهم وتضامنهم التام مع الدكتور الركن ومجمل أوضاع حقوق الإنسان في الدولة ، مؤكدين على مواصلة دعم قضيته وتفعيلها في جميع المحافل الدولية.

وأكدت لجنة التحكيم أن عشر منظمات حقوقية دولية شاركت في تمويل هذا الجائزة والتكريم، تماشيا مع إجراءات الشفافية في مجال حقوق الإنسان.

وقد روست لجنة التحكيم دعوتها الرسمية بالتأكيد على أن هذه الجائزة لا تمنح فقط من أجل الدفاع عن الحقوق الفردية ، وإنما تمنح لمن يدافعون عن القانون و العدالة والإنسانية.



على السلطات الإماراتية الإفراج عن مدافع حقوق الإنسان أحمد منصور



بينما يحتفل العالم باليوم الدولي لحقوق الإنسان الموافق في 10 ديسمبر/كانون الأول، لا يزال المدافع الإماراتي البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور، عضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان، محتجزاً تعسفياً في الإمارات العربية المتحدة.

بعد مرور تسعة أشهر من اعتقاله، يدعو المركز مرة أخرى سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الإفراج عنه فوراً وبدون قيدٍ أو شرط، لأنه محتجز لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي من خلال أنشطته في مجال حقوق الإنسان.

ألقي القبض على أحمد منصور، وهو أحد المدافعين عن حقوق الإنسان الحائزين على جائزة في هذا المجال، من قبل 12 من ضباط الأمن بمنزله بعجمان في الساعات التي سبقت الفجر بتاريخ20 مارس/آذار 2017 واقتيد إلى مكان لم يكشف عنه. أجرى المسؤولون الأمنيون بحثاً مكثفاً داخل منزله وأخذوا جميع الهواتف المحمولة والحواسيب المحمولة للأسرة، بما في ذلك تلك التي تخص أطفاله الصغار. ورفضت السلطات الإفصاح عن أي معلوماتٍ عنه إلى أسرته التي لم تكن لديها معلومات عنه لحين صدور بيان على الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية في 29 آذار/ مارس 2017 يقول إنه محتجز في السجن المركزي بأبو ظبي. غير أن السلطات لم تؤكد لأسرته حتى الآن مكان احتجازه .

ومنذ اعتقاله في 20 آذار / مارس 2017، احتجز أحمد منصور في الحبس الانفرادي دون إمكانية الاتصال بمحامٍ من اختياره أو الاتصال المنتظم بأسرته. ولم يسمح له سوى بزيارتين قصيرتين مع اسرته، والتي جرت تحت إشراف مكتب نيابة أمن الدولة في أبو ظبي، ولم يسمح له بأي اتصالٍ هاتفي معهم. ويخشى مركز الخليج لحقوق الإنسان من تعرض أحمد منصور للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

وصرحت السلطات الإماراتية في بيناتها العلنية إن أحمد منصور متهم باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي "لنشر معلومات كاذبة تضر بالوحدة الوطنية." وقالت وكالة أنباء الإمارات الرسمية، في نفس يوم اعتقاله، إنه متهم أيضا باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي "لتعزيزأجندة طائفية تحرض على الكراهية،" و"نشر معلومات كاذبة ومضللة التي ... تلحق الضرر بسمعة البلاد." وأتهم البيان أحمد منصور بهذه"الجرائم الألكترونية،" مشيراً إلى أن التهم الموجهة ضده قد تكون استناداً إلى إنتهاكات مزعومة لقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام 2012 القمعي والذي استخدمته السلطات في سجن العديد من النشطاء، والذي ينص على أحكام بالسجن طويلة وعقوبات مالية شديدة.

منظمة: حياة معتقلة إماراتية مريضة في خطر

ناشدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا المجتمع الدولي للضغط على سلطات الإمارات العربية المتحدة للإفراج الصحي عن المعتقلة المريضة بالسرطان علياء عبد النور. وحذرت من تعرضها لقتل بطيء ومنهجي.

وقالت المنظمة إن السلطات الإماراتية مستمرة في رفضها الإفراج الصحي عن علياء (30 عاما) التي تعاني من أورام سرطانية وتضخم بالغدد الليمفاوية وهشاشة عظام وتليف بالكبد، ووصلت حالتها لمراحل متأخرة تهدد حياتها بالخطر.

ووفق المنظمة فإن ديوان ولي عهد أبوظبي أبلغ الأسرة الأسبوع الماضي برفضه طلب الاسترحام المقدم منهم للإفراج الصحي عن علياء، والذي كانت الأسرة قد تقدمت به في الـ17 من الشهر الماضي.

واطلعت المنظمة على تسجيل لمكالمة لعلياء مع عائلتها من داخل مقر احتجازها في مستشفى المفرق في أبو ظبي تقول فيها "أشعر بضيق شديد في صدري، إنهم يتعمدون استفزازي ودون أي سبب".

وتضيف "أنا حبيسة هذه الغرفة الخالية من أي شيء، لا أرى أي شيء، محرومة من الخروج، محرومة حتى من الهواء، محرومة من أبسط حقوقي، وأنا لا أريد شيئا. لم أطلب معاملة متميزة، ومع هذا يستمر تنكيلهم، لماذا؟".

كما حصلت المنظمة على رسائل كتابية بخط علياء كتبتها في أغسطس/آب الماضي سردت فيها ما تعرضت له منذ اليوم الأول لاعتقالها دون إذن قضائي من داخل منزلها، وتعرضها للاختفاء القسري والتعذيب.

وعلياء مواطنة إماراتية كانت قد تعرضت للاعتقال بتاريخ 29 يوليو/تموز 2015 ثم تعرضت للاختفاء القسري في مكان مجهول لمدة أربعة أشهر دون السماح لها بالتواصل مع أسرتها، ودون الإفصاح عن أي معلومة تخص مصيرها لأي جهة، ثم تم عرضها فيما بعد على الجهات القضائية، ومحاكمتها بتهمة تمويل الإرهاب والتعامل مع إرهابيين خارج البلاد قبل أن يحكم عليها بالسجن 10 سنوات.

وتقول المظمة إن علياء نقلت لمستشفى المفرق الحكومي بأبو ظبي قبل عام ولا تزال به وإن وضعها لم يختلف كثيرا عن الوضع بالسجن حيث تعاني من الإهمال ولا تعطى إلا بعض المسكنات والأدوية المخدرة.

وحذرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا من أن علياء تتعرض لقتل بطيء ومنهجي على يد السلطات الأمنية الإماراتية عبر حرمانها من حقها في الحصول على العلاج المناسب خارج منظومة السجون.

